الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

إعداد

أ/ مهند محمد منصور البطوش

باحث دكتوراه، تخصص علم جريمة، قسم علم الاجتماع،

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة

الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

مهند محمد منصور البطوش
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.

البريد الالكتروني: albtwshmhnd921@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانه لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة(462) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: ـ وجود أثر لمتغير الأجور، البطالة، التضخم في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. ـ وجود أثر لمتغير حجم الأسرة الكبير في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. وتوصي الدراسة بضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، جرائم الاحتيال، جرائم الشيك، مراكز الإصلاح والتأهيل.

The Social and Economic Implications of Fraud and Check Crimes in the Jordanian Society from the Viewpoints of the Sentenced in the Reform and Rehabilitation Centers

Muhannad Muhammad Mansour Al-Batoush
Department of Sociology, College of Social Sciences, Mu'tah University, Jordan.
Email: albtwshmhnd921@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the social and economic effects of fraud and check crimes on the Jordanian society from the point of view of those sentenced in the reform and rehabilitation centers. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and developed to collect data, and a simple random sample was used as a method for determining the study sample. The sample consisted of (462) respondents, and the study depicted a set of results. The most prominent of which were: The existence of an impact of the wage variable, unemployment, inflation in fraud and check crimes without a balance in the Jordanian society from the point of view of those sentenced in the reform and rehabilitation centers. The existence of an effect of the large variable of family size in the crimes of fraud and checks without balance in the Jordanian society from the point of view of those sentenced in the correctional and rehabilitation centers. The study recommends the need for the government to raise individuals 'incomes in society by setting financial policies that guarantee decent livelihoods for individuals in Jordanian society and imposing new legislation on capital owners and investors to raise workers' salaries and provide them with financial aid to reduce the motives that lead to committing fraud and check crimes.

Keywords: social impacts, economic impacts, fraud crimes, check crimes, reform and rehabilitation centers.

مقدمة:

تعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تشكل ظاهرة مرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا يتعذر منعها بصورة مطلقة، لكن بالإمكان تقليصها والحد منها نسبيا، وذلك بتجفيف منابعها ومعالجة العوامل المولدة لها، سواء أكانت بيولوجية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم نفسية، أم ناتجة عن اختلالات أسرية وبيئية.

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات قد شهد تغييرات واسعة، وعميقة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية مما أدى إلى أحداث تحولات كبيرة في البنية التحتية المختلفة من حيث صعوبة الأوضاع المعيشية وتدني دخل الفرد الأردني وتدني مستوى الأجور والتضخم وزيادة معدلات الطلاق، والتفكك الأسري والانحرافات السلوكية والأخلاقية، لارتباطها الوثيق بوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، ولارتباطها بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون دافعاً لارتكاب أنماط من الجرائم كالاحتيال واصدار الشيك من غير رصيد وسرقه ونشل ورشوه وقتل وسلب وجرائم أخلاقية، وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية سعيا للحصول على المالي.

أن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي (Mills, 1959). فيما يرى دور كايم أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص بحيث يتشابه الأفراد ويضعف تقسيم العمل أو يتقدم في المجتمع الميكانيكي وأن المجتمع عندما يتقدم ويتطور يتعقد العمل ويزداد التخصص ويزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً وتفاعلاً فيظهر ما يسمى بالأهداف الفردية Individual Goals ويرى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى الانتحار (Doykhim, 1938) (موثق في العيسوي، 2005).

أما (Gordon, 1971) يرى أن الفرص غير الموزعة بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع في الأنظمة الرأسمالية وأن الجريمة هي رد فعل عقلاني على النظام الاقتصادي، وقد فسر جرائم (لغيتو) على أن هؤلاء الناس يعانون من الفقر والبطالة وتدني الأجور، ويرى أن الجريمة حل جذاب لهذه المشاكل الاقتصادية المزمنة. ويرى (Platt, 1974) أن الغش في ضريبة الدخل والتلاعب بالأسعار وغش المستهلك هي جميعها من أسباب الجريمة ويرى أنه لا بد من القضاء على الاستغلال الاقتصادي داخل المجتمعات.

ويرى (Chambliss & Seidman, 1977) أن الجريمة والانحراف سببهما الظروف المعيشية الفردية تؤثر على معايير الشخص وقيمه وأن المجتمعات المتقدمة تتألف من جماعات ذات معايير متصارعة وأنه كلما ارتفعت المكانة الاقتصادية لجماعة ما كلما ارتفعت إمكانية أن تعكس القوانين قيمهم وذلك نظراً لارتباط قيم الجماعات بالمكانة الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى (Spitzer, 1975) أن أنماط الاستهلاك والتوزيع في المجتمع الرأسمالي تقود إلى الجريمة والانحراف وتحدث عن مشكلة السكان إذ هم الذين يهددون علاقات الإنتاج. أما (Michalowski and Bolaner , 1976) يروا أن سبب الجريمة هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من صالحهم ولا تخدم منافعهم وأن القوانين والتعريفات القانونية للجريمة والانحراف هي ملكية خاصة للطبقة الحاكمة. ويرى (Krisberg, 1975) أن سبب جرائم جميع الطبقات يعكس التوزيع غير العادل للقوة والامتيازات التي تنمو في ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي(الزواهرة، 2013).

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني، حيث يرى (الحسن، 2008) والمشار له في (الزواهرة، 2013) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وأن سوء الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار. وبالتالي ارتفاع نسبة الجرائم.

أما (الدراوشة، 2014) فيشير أن المجتمع الأردني شهد تغيرا جذريا في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى دخل الفرد، وتدني مستوى الأجور، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع الأردني له آثار سلبية على المستوى المعيشي، وقد تكون دافعاً لارتكاب السلوك الجرمي.

ويرى كل من (الشديفات والرشيدي، 2016) إن للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة بحدوث وارتكاب الجرائم حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، والظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس ترتبط حياته بها ارتباطاً وثيقا ويختلط بهم اختلاطا بحياتهم لفترة من الزمن وهؤلاء: هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصدقاء والأصحاب الذين يختارهم، وقد أثبتت التجارب أن سلوك الفرد يتأثر إلى درجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين إليه.

وعن العلاقة بين الحضرية والجريمة وتزايد الانحرافات السلوكية في الحياة الاجتماعية والسياسية في العالم بأسره، فيرى (Fisher, 1972) أنها علاقة طردية، كما يشير إلى علاقة بين بين حجم المكان وحجم القاطنين في المكان (عددهم) واتساع المكان وهذه العلاقة مباشرة فكلما اتسع المكان زادت الجريمة، حتى أصبحت من المعالم المميزة لهذا القرن، حيث نعيش اليوم في عالم عنيف كثرت فيه الجرائم كالقتل والسرقة والإضراب والتمرد والاعتداء والتدمير وغيرها الكثير (موثق في الوريكات، 2013).

ويرى (Quinney, 1977) أنه مع تزايد أرقام البطالة يصبح دور الدولة أكثر تعقيداً نتيجة لظهور طبقة فرعية أخرى داخل المجتمع، ويرى أن الاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي هو سبب الجريمة من خلال جرائم السيطرة الاقتصادية. أما (Rekless) يرى أن الجريمة تحدث بسبب ضغوط داخلية مثل التوتر، والثورة والصراع وضغوط خارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، موثق في (الوريكات، 2013).

ويرى (Jones) أن الجريمة كمشكله واقعيه تبدو أنها أكثر تعقيداً، وإنها ناتجة عن عدد من العوامل، ومع ذلك لا يمكن التخلي عن تحليل تلك العملية المعقدة، وعلى الرغم من أن عمليه توضيحها وشرحها قد يستغرق وقتا" طويلاً، وانه إذا ما تمت المحاولة الإلمام بكل أسبابها وعواملها قد يطول الانتظار (عوض، 2001).

مع تزايد معدلات الجريمة في المجتمع الأردني على صعيد أنساق البناء الاجتماعي بدأت تتزايد الحاجة الماسة لتكثيف الجهود لدراستها، وتحليل أبعادها المختلفة والوقوف على العوامل التي تؤدي إلى انتشارها على اعتبار أن هذه الظاهرة من المشكلات الخطيرة المؤثرة في الفرد والمجتمع على حدٍ سواء. وتشير بيانات إدارة المعلومات الجنائية أن هنالك زيادة في معدلات جرائم الاحتيال المرتكبة في الأردن خلال العام (2018) بنسبة (10.48%) عن العام2017، والتي بلغت (9.33%) وإن أكثر مرتكبي الجرائم ينتمون إلى فئة الأعمال الحرة، تليها فئة العاطلين عن العمل، ضمن الفئة العمرية من 18-27 عاما، بينما كانت أقل فئة ارتكابا للجرائم هي فئة الموظفين والعسكريين. ومعدلات الجرائم التي أظهرها التقرير مرتفعة وذات دلالات خطيرة، رغم تصنيفها ضمن معدلات ثابتة نسبيا نظرا للتغيرات الطارئة على المجتمع الأردني وتفاعلاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية البشرية وتنوع المشاريع المنفذة بين كل منطقة وأخرى وكذلك التركيبة السكانية والنفوذ الاقتصادي وتفاوت مستوى الدخل تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن حجم الجريمة عام (2018) هو ثلاثة أضعاف ما كان عليه (2009) وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (14.51%). أما العام (2019) فقد تم رجوع (99.3) الف شيك لعدم كفاية الرصيد بقيمة (563.294) مليون دينار ومن الملاحظ أن معدل النمو أو الزيادة في الجريمة يفوق بأضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة واللجوء والوافدين والاكتظاظ السكاني. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بروز أنواع جديدة من الجريمة انعكاساً للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعاناة القاسية في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وغلاء والانحدار المستمر في خطي الفقر والبطالة والعجز المتمادي المستمر في الموازنة والميزان التجاري وتضخم المديونية والتخفيف تتصدر هموم المواطنين ومعاناتهم اليومية. ويعد تزايد معدلات جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها وفي الأردن على وجه الخصوص إذ أشار تقرير إدارة المعلومات الجنائية أن (67%)من الجرائم المرتكبة هي جرائم اقتصادية موجهة ضد المال. ويتم اللجوء اليها لأغراض اقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع ولها انعكاسات سلبية على السلم المجتمعي.

ونظرا لارتفاع معدلات جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني خلال السنوات الأخيرة فجاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الآثار الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير، الطلاق) والآثار الاقتصادية المتمثلة في (الدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) على ارتفاع معدلات الجرائم والممارسات ذات الصلة بتزايد معدلات جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في المجتمع الأردني لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية. ذلك أنه قد أسهمت عوامل التحديث وظهور متغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الأردني، كما هو الحال في كثير من المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية.

فتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل من أجل وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها وتقديم الحلول والاقتراحات التي تسهم في خفض معدلاتها التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار الوطني.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.
2. ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الآثار الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير، الطلاق) وبين جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل؟
4. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الآثار الاقتصادية (الدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) وبين جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:

أولا: الأهمية النظرية:

1. فتح المجال أمام دراسات إجتماعية أخرى، تتناول موضوع جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد وما يشكله من خطر يهدد المجتمعات.
2. تسعى الدراسة لإضافة معرفة علمية إلى المكتبات الأردنية، لأهمية موضوع جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد وما يشكله من خطر يهدد أمن المجتمع الأردني ونسيجه الاجتماعي.
3. قد تكون هذه الدراسة مرجعاً مهماً للدارسين والباحثين في موضوع جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني.

ثانيا: الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

1- المساعدة في تشخيص العوامل المؤدية إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهذا بدوره يشكل نصف العلاج، مما يختصر المسافة على كل الساعين لمقاومة هذه الظاهرة والحد منها.

2- تتناول الدراسة موضوعاً كان لوقت قريب يعد من الموضوعات التي تستقطب اهتمام الباحثين نتيجة لحدوث تطورات وتحولات هامة في بنية الأسرة العربية بصفة عامة والأردنية على وجه الخصوص، وأصبح أمر تناول مثل هذا الموضوع ملحاً، من أجل رسم السياسات، وتطوير السبل العلاجية للحد من ظاهرة جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد وفق ضوابط وإجراءات تكفل صون الأسرة، واستمرارها ملاذا وبيئة لحياة سعيدة.

3- مساعدة أصحاب القرار، على إيجاد وبلورة السياسات الاجتماعية المناسبة، ووضع الخطط العلاجية والإصلاحية والوقائية، للحد من إنتشار هذه المشكلة، وآثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ويتفرع عند من ذلك الأهداف التالية:

1- قياس الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

2- قياس الآثار الاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

3- تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم المتغيرات الاقتصادية (كالدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) وأثرها في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد، وما يرتبط بها من مفاهيم.

4- تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم المتغيرات الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير، الطلاق) وأثرها في جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد، وما يرتبط بها من مفاهيم.

5- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية من اجل التخفيف من حدة تزايد معدلات جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد.

التعريفات الإجرائية:

لأغراض الدراسة، تم تحديد وتعريف المصطلحات التي تضمنتها الدراسة، وهي كالتالي:

التعريف الاجتماعي للجريمة: تُعد الجريمة في الأساس سلوكا مغايرا لقيم المجتمع ومعاييره السائدة، وهذه القيم والمعايير هي الضوابط التي تحدد سلوك الأفراد، وتمنعهم من الخروج عليها، وذلك بسن القوانين التي تُجرم فعل هؤلاء الأفراد، وتفرض عليهم عقوبات اجتماعية، قد تصل إلى النفي، أو العزل أو إلى الهجر في بعض المجتمعات.

وتعريف الجريمة في اللغة: الإثم، و الجرم الذنب، و أجرم ارتكب جرما فهو مجرم، و المجرم المذنب.

أما الجريمة بالمفهوم الاصطلاحي القانوني : هي أي انتهاك للقانون الجنائي وتعد عدوانا ضد المجتمع.

الشيك: مستند خطي يعطي فيه الساحب المسحوب عليه-- ا لذي يجب أن يكون مصرفا و إحدى مؤسسات الاعتماد التي يحددها القانون- أمراً بدفع مبلغ معين إما لنفسه-شيك سحب- أو إما للمستفيد المسمى أو لأمره -شيك دفع-.

وفي اللغة أَعْطَاهُ شِيكاً لِيَسْحَبَهُ مِنَ الْمَصْرِفِ :- : وَرَقَةٌ بَنْكِيَّةٌ لِشَخْصٍ مَّا لَهُ حِسَابٌ فِي الْمَصْرِفِ، يَتِمُّ بِمُقْتَضَاهَا سَحْبُ الْقَدْرِ الْمَالِيّ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ، الصَّكُّ-: .شِيكٌ بِلاَ رَصِيدٍ.

والتعريف الاصطلاحي للشيك: أمر مكتوب وفقاً لأوضاع معينة يطلب به الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع بمقتضاه وبمجرد الاطلاع عليه لشخص معين، أو لأمر شخص معين، أو لحامله مبلغا معيناً من النقود مما أودعه الساحب لديه

إصدار شيك بدون رصيد: قيام الساحب متعمدا بإصدار شيك وفقا للشكل القانوني لا يمكن وفاء قيمته لتوافر إحدى الحالات التي حددها القانون لعدم الوفاء بمقابل الشيك

الاحتيال: عرفت محكمة التميز الأردنية الاحتيال بأنه فعل الخداع من المحتال ليحمل المجني عليه ليسلمه ماله لكي يستولي عليه، وهو ما كان ليقبل بهذا التصرف لو عرف الحقيقة، والمشرع الأردني لم يوجد تعريف للاحتيال وقد عرفه الفقه بأنه:الاستيلاء على مال مملوك للغير باستعمال وسائل الخداع التي تؤدي إلى إيقاع المجني عليه في الغلط فيقوم بتسليم المال الذي في حيازته.

وفي اللغة :يقصد به الكذب و الخداع و الاحتيال النصب.

منهجية الدراسة:

هذه دراسة اجتماعية هدفت إلى معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبياً بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة. وأن الطريقة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي طريقة المسح الاجتماعي، ومن المعروف أن منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخداماً في علم الاجتماع، حيث يمكن أن يلقي الضوء على الحياة العامة في المجتمع الإنساني، ويقوم بمعرفة العلاقة السببية لبعض المتغيرات، وكذلك معرفة أثر هذه المتغيرات، ويوضح مدى صدق أو عدم صدق بعض الجوانب الفكرية للنظريات الاجتماعية في علم الاجتماع.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد والبالغ عددهم (1042) محكوماً. وتم سحب عينة عشوائية بسيطة بنسبة (50%) وعليه بلغ حجم العينة (521) مستجيب، استرجع منها (472) استبانه، وتم استبعاد (10) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضعت للتحليل(462) استبانة، تشكل ما نسبته(97.88%) من الاستبانات المسترجعة. وما نسبته(92.4%) من عينة الدراسة. وما نسبته (44.3%) من مجتمع الدراسة الأصلي وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

خصائص عينة الدراسة:

جدول (1): خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	416	%90.1
	أنثى	46	%9.9
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	192	%41.6
	دبلوم مجتمع	94	%20.4
	بكالوريوس	139	%30.0
	دراسات عليا	37	%8.1
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 30	232	%50.2
	40 - 31	135	%29.3
	50 - 41	58	%12.4
	أكثر من 50	37	%8.0

بالنظر إلى الجدول رقم (1) يتضح أن (9.9%) من أفراد عينة الدراسة إناث، أما الذكور فجاءت نسبتهم(90.1%). أما فيما يتعلق بمتغير بالمؤهل العلمي فإن (41.6%) منهم هم من حملة الثانوية العامة فما دون، وأن (20.4%) هم من حملة الدبلوم المتوسط، في حين جاء حملة درجة البكالوريوس(30%) من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وأن (8%) والمحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل هم من حملة الدراسات العليا. وبالنسبة لمتغير العمر فإن (50.2%) من المبحوثين تقل أعمارهم عن 30 سنة، والذين تقع أعمارهم بين الفئة العمرية (31 -40 سنة) جاءت نسبتهم (29.3%)، أما من تراوحت أعمارهم بين الفئة العمرية (41 -50 سنة) فجاءت نسبتهم (12.4%) أما والمحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل والذين تزيد أعمارهم عن (50 سنة)فلم تتجاوز نسبتهم (8%).**أداة الدارسة:** ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصي بواسطة الاستبانة المغلقة التي احتوت على بعض المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة مثل (الجنس، والمؤهل العلمي، الفئة العمرية،). وتدرجت حسب معيار لكرت الخماسي إلى (1-لا تنطبق أبداً، 2-تنطبق نادراً، 3-تنطبق أحياناً، 4- تنطبق غالباً، 5-تنطبق)، وتتمثلت باستبانة مطورة من قبل الباحث، يتم إعدادها وتكيفها بيئياً واجتماعياً مع الواقع البيئي والحياتي للمبحوثين، وعبرت عن احتوائها لمجمل أبعاد الدراسة المستقلة والتابعة، وتم اعتماد في صياغة الأداة على الدراسات السابقة والإطلاع على الدراسات النظرية ذات العلاقة بمحاور الدراسة، والمقاييس المستخدمة في هذه الدراسات. كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا تنطبق أبداً، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها تنطبق نادراً، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها تنطبق أحياناً، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره تنطبق غالباً، وأكثر من 4.49 باعتبارها تنطبق دائماً.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة، فقد تم عرض الاستمارة على (5) محكمين، من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس، والمختصين الأكاديميين، الجامعات الأردنية لغرض تحكيمها، وللتحقق من مدى صدق محتواها، حيث تم الأخذ بآراء المحكمين وتعديلاتهم، مع اعتبار الآتي:

1. الدقة والوضوح في صياغة الفقرات.
2. تجنب استخدام عبارات غامضة أو فقرات غير واضحة.
3. مراعاة اشتمال الفقرة على فكرة واحدة محددة يستطيع الفرد الإجابة عنها بدقة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت 20 مبحوثاً، وتم تعديل الاستمارة بناء على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها البعض، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول رقم (2) الآتي:

الجدول (2): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع) وبجميع الأبعاد.

رقم الفقرة في الاستمارة	اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
الآثار الاجتماعية	العوامل الأسرية والوضع الأسري	%88.5
	العلاقات الأسرية	%84.1
	تعدد الزوجات	%77.5
	حجم الأسرة الكبير	%71.5
	الطلاق	%89.6
الآثار الاقتصادية	الدخل	%88.4
	الأجور	%86.8
	الفقر	%90.1
	البطالة	%83.6
	التضخم	%82.5
	الكلي للاستمارة	%84.9

يتبيّن من نتائج الجدول رقم (2) أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة، مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي حوالي 85% وهي نسبة ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، فقد اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة على أسئلة الدراسة.
2. معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman Correlation) لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

تحليل اختبار مان-وتني (Whitney U Mann-)، ووليكوكسون (Wilcoxon W)، واختبار كندال (Kendall's tau-b for Ordinal by Ordinal) لاختبار الفروقات للمتغيّرات الديمغرافيّة إزاء المتغيّرات المستقلّة والتابعة وأبعادها.

الدراسات السابقة:

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهمها:

في دراسة أجراها (سعد، 2017) بعنوان"جريمة إصدار شيك بدون رصيد في التشريعات الفلسطينية في ضوء الشريعة الإسلامية" وهدفت الدراسة للتعرف التشريعات الفلسطينية على الحماية الجزائية للشيك، وذلك لضبط إستعماله في العديد من الاطار القانوني، الا أن المتعاملين به يسيئون استخدامه متجاهلين بذلك الجزاءات المترتبة على هذه الاساءة . وتناول الباحث في هذه الرسالة حالة إساءة استخدام الشيك المتمثلة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، ومدى كفاية الحماية المقرر في التشريع الفلسطيني لمعالجة هذه الجريمة، مع بيان رأي الشريعة الإسلامية وكيف تعالج مثل هذه الحالات. اعتمد الباحث في هذه الرسالة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص والقواعد القانونية في التشريع الفلسطيني لا سيما في قانون التجارة رقم 2 لسنة 2014م، ومقارنتها بالقواعد العامة في الشريعة الإسلامية إضافة إلى تدعيم الرسالة ببعض النصوص من بعض القوانين العربية والأجنبية، وتوصل الباحث خلال الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن الشريعة الإسلامية هي الاسبق في معرفة الكثير من أصول المعاملات التجارية التي وصلت إلينا بالصورة التي هي عليها اليوم كالشيك الذي يرد أصله للسفتجة ورقاع الصيارفة والصكوك، كما توصل الباحث إلى أن تشديد العقوبة لا يحقق في كل الاحوال الردع العام.

أجراى(المرقطن، 2016) دراسة بعنوان "الشيكات المرتجعة ودور السياسات والإجراءات والمحددات المصرفية والتشريعية في معالجتها" وهدفت الدراسة إلى البحث الشيكات المرتجعة من حيث أسبابها، و تأثيرها على البنوك والاقتصاد، ودور السياسات، والاجراءات، والمحددات المصرفية والتشريعية في معالجتها، ومن أجل تحديق أهداف البحث، عملت الباحثة على اختيار عينة من موظفي فروع البنوك العاملة في مدينة الخليل، وبلغت عينة البحث (200) موظفا من موظفي وحدة الشيكات، والمدراء والمراقبين في هذه الفروع .توصل البحث إلى أن أبرز العوامل التي تؤدي إلى إرجاع الشيكات هي عدم كفاية الرصيد، يليه الخطأ في التوقيع على الشيك، يليه مشكلة في تاريخ الشيك . وتبين في نتائج الدراسة وجود تشريعات قانونية ضابطة للتعامل مع مرجعي الشيكات، و لكنها غير رادعة ملن وجهة نظر البنوك.

وأجرى (السويدي، 2015)، دراسة بعنوان: "العوامل الاقتصادية واثرها على جرائم الاحتيال في دولة الأمارات العربية المتحدة"، حيث هدفت الدراسة في البحث عن العوامل الاقتصادية واثرها على جرائم الاحتيال في الأمارات العربية المتحدة، حيث توصلت الدراسة الى أن هناك عوامل عديدة كالفقر والبطالة والتحولات الاقتصادية تعمل على دفع الأفراد في المجتمع إلى السلوك الجرمي وجرائم الاحتيال، وأن هناك صلة بين العوامل الاقتصادية والسلوك الاجرامي، وأن هذه العوامل لا تقف عند إحداث جرائم معينة، وإنما يمتد نطاق تلك العوامل الى جرائم الاشخاص والجرائم الوظيفية وجرائم الأمن الداخلي، وأن هناك أثر للتحولات الاقتصادية على السلوك الجرمي للمجتمع، أي عند انتقال المجتمع من نمط اقتصادي الى آخر، أي من الزراعة الى الصناعة، فإن حياة أفراد المجتمع تتأثر بهذا التحول، فقد تختفي أنماط معينة من الجرائم وتظهر أنماط أخرى، مثل جرائم السرقة، الاحتيال، اساءة الائتمان، والقتل والسطو المسلح وتظهر الجرائم الجنسية، مثل هتك العرض والاغتصاب.

وفي دراسة أجراها (زرارة، 2014) بعنوان" جرائم الشيك دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون المصري" حيث تحدث الباحث في هذه الرسالة عن جرائم الشيك في القانون الجزائري مقارنة بالقانون المصري، وتطرق للتجريم المترتب على هذه الجرائم، وفي خضم حديثه تحدث عن سقوط الدعوى وسقوط الحكم ووقف تنفيذه في حالة الصلح، حيث إن الباحث لم يتطرق للنتائج المترتبة على مثل هذا الحكم.

وأجرى كل من (المراشدة وأخرون، 2013) دراسة بعنوان" الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (2000-2008) دراسة سوسيولوجية " تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن في الفترة الممتدة 2000- 2008، والتعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم. والكشف عن أهم العوامل المؤدية إلى ارتكابها، كذلك التعرف إلى علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم الاقتصادية بالعوامل المؤدية إلى ارتكابها. اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي، وذلك لملائمة هذا المنهج مع أغراض الدراسة، ومع الأساليب والإجراءات المستخدمة في دراسات الجريمة، حيث يعتمد هذا المنهج على الوصف والتحليل والتفسير للبيانات، من اجل التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها. تم تطبيق منهج المسح الاجتماعي، على جميع النزلاء والنزيلات الأردنيين المحكوم عليهم في مركزي الإصلاح والتأهيل سواقة، وسجن الجويدة نساء، في المملكة الأردنية الهاشمية بقضايا وجرائم اقتصادية حسب قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993.والبالغ عددهم (477) نزيل ونزيلة وقد بلغ عدد النزلاء والنزيلات المحكومين بجرائم اقتصادية حسب قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 في كل مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة وقت إجراء الدراسة (729) نزيل ونزيلة . وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة أبرزها: من حيث حجم الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن من 2000-2008 فقد تبين أن الجرائم الاقتصادية أخذت بالتزايد من سنة إلى أخرى، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية ارتكاباً جرائم السرقات، و إساءة الائتمان، والاحتيال، والاختلاس، والرشوة، وتكثر الجرائم الاقتصادية لدى الذكور أكثر منها لدى الإناث، وأكثر الأشخاص ارتكابا للجرائم الاقتصادية كان الأشخاص من الفئة العمرية من 18-39، المتزوجون أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من العزاب، وأن ذوي المستوى التعليمي المتوسط أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية أن ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية. المصطلحات الأساسية: الجرائم الاقتصادية، مراكز الإصلاح والتأهيل، عوامل ارتكاب الجريمة.

دراسة (الجغل،2010) بعنوان تقييم دور البنك المركزي الاردني في الحد من مشكلة الشيكات المرتجعة للفترة 1995-2008، هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الذي تلعبه الشيكات في الاقتصاد الوطني، وبشكل مؤثر، حيث إن انتشار ظاهرة الشيكات المرتجعة له معوقات كبيرة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى البنوك المحلية والمركزية بشكل خاص، وأن زيادة انتشار التعامل بالشيكات ورواجها بين التجار سيؤدي حتما إلى زيادة قدرة تلك البنوك على خلق النقد، وعلى العكس تماما إذا لم يتم إيجاد الحلول والسبل لهذه المشكلة فسيترتب على ذلك الى عزوف التجار عن التعامل مع البنوك عن طريق الشيكات، لعدم ثقتهم بها من قبل البنك المركزي.

توصل البحث إلى جملة من النتائج كان أهمها عدم إيجاد آلية فعالة من قبل البنك المركزي حتى الان في مجال تعاملهم في مراقبة عملاء البنوك المحلية من غير الاردنيين (الذين لا يحملون رقما وطنيا) بالشيكات،حيث ركزت إجراءات وحدة الشيكات المرتجعة على عملاء البنوك الذين يحملون رقما وطنيا،بالاضافة إلى أن هنالك أخطاء قد يرتكبها موظفو البنوك أثناء تنفيذهم لأعمال المقاصةً الالكترونية.

أجرى كل من (العبدالرزاق، والوريكات، 2008) دراسة بعنوان" أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" حيث هدفت إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي. وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، و طريقة جوهانسن-يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ و دالة الاستجابة الفورية و تحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة. وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

وفي دراسة قام بها (الحنيطي، والعبدالرزاق، 2007) بعنوان" تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن" استهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الفقر في مجتمعات ريف جنوب الأردن، وتم سحب عينة عشوائية قوامها 107 أسر من بين .314 أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في 7 قرى . وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذا الغرض، واستخدم أسلوب الانحدار المتدرج في تحليل البيانات . للتعرف على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تنمية المجتمع، أسفرت النتائج عن خمسة عشر متغيرًا لها الأثر الأكبر في تحديد مؤشرات الفقر في المنطقة(معامل التحديد=0.74) وهي : مستوى الحداثة المنزلية، ومستوى رضا الأسر عن وضع مساكنهم، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على إيجار المسكن، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على أقساط مدفوعة، ومتوسط عدد العاملين في الأسرة، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الوقود والطاقة، ونوع التدفئة المستخدمة في المنزل، ومكان إنجاب الأطفال للمتزوجات، وتوافر مطبخ في المسكن، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الهدايا والحوالات، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على الرعاية الصحية، و معدل الأمية عند البالغين، ومساحة المسكن .

وفي دراسة قام بها (الزبن ، 2007) بعنوان التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعض أنماط الجرائم الاقتصادية و المتغيرات التنموية في المجتمع السعودي و التعرف على مدى التباين في نمو حجم الجرائم الاقتصادية وعلى العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أسهمت في هذا التباين وذلك من خلال تتبع ظاهرة الجرائم الاقتصادية من منظور اجتماعي وعلى مستوى النسق الكلي خلال فترات زمنية مختلفة وتوصلت الدراسة إلى أن حجم التباين في نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ليس كبيرا" واحتلت الجرائم الاقتصادية الموجه ضد الملكية الفردية المرتبة الأولى بينما احتلت الجرائم الاقتصادية الموجه ضد النظام العام بالمرتبة الأخيرة وبينت الدراسة انه كلما ارتفع كل من معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي و غير الحكومي ومعدل العاملين بالقطاعات الاقتصادية التعدينية كلما ارتفع معدل هذه الجرائم .

وأجرى (الحنيطي، والكرابلية، 2007) دراسة بعنوان " دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن" وتحليل العلاقة بين البطالة والفقر في مجتمعات ريف جنوب الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالمسح الميداني لعينة بلغت (203) أسرة أخذت بالطريقة العشوائية من بين (660) أسرة واقعة في وقرى تابعه لهذا الإقليم . وجمعت البيانات في نهاية عام (2003) بواسطة استمارة مقابلة شخصية صممت لهذه الدراسة . واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات إحصائية معلميه وغير معلميه لتحليل البيانات. وتوصلت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الأسر ذات الفقر المدقع أعلى من الأسر غير الفقيرة، إذ بلغ معدل المشاركة بين الأسرة ذات الفقر المدقع(84%). وبين الأسر الفقيرة ذات الفقر المطلق(53%) وبين الأسر غير الفقيرة (46%)وبينت النتائج أن أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تستقطب الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً هي المستخدم بأجر، ويستوعب هذا القطاع (90%) من مجموع المشتغلين من هذه الشريحة الاجتماعية، ويعتبر قطاع العمل لحسابه هو القطاع الثاني استيعاباً للعمالة المنحدرة من أسر فقير ة فقراً مطلقا، حيث يشغل (21%) من مجموع المشتغلين من هذه الشريحة الاجتماعية .

وفي دراسة (الغطريفي، 2006) بعنوان العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين معدل الجريمة وكل من المستوى الصحي والتعليمي،. وبوجود علاقة ارتباطية بين المعدل العام للجريمة ومستوى التنمية البشرية وعلاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومستوى التنمية البشرية وغير دالة إحصائياً. ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ومستوى التنمية البشرية وفقاً للفترة(1993- 2004).

وأجرت (الطراونه، 2007) دراسة بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي و جرائم الملكية الاقتصادية في الأردن ، دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة (0198 – 2005) حيث اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المضمون الذي ينطلق من دراسة وتحليل الأبعاد النظرية لمضامين الجرائم الاقتصادية و جريمة الملكية الاقتصادية ، واستندت الدراسة على الإحصائيات المنشورة عن القطاع الواردة في المصادر الحكومية و مديرية الأمن العام ، حيث تكون مجتمع الدراسة على سلاله الزمنية خلال الفترة المحددة (0198-2005) لجرائم الملكية الاقتصادية ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن ، وتوصلت الدراسة في الأردن إلى وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي وجرائم الملكية الاقتصادية ، وان جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره(88.3%) من التباين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة بين متوسط دخل الفرد سنويا" وجرائم الملكية الاقتصادية وان جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره (82.3%) من التباين في متوسط دخل الفرد سنويا"، كما توصلت الدراسة إلى انه لا توجد علاقة بين البطالة وجرائم الملكية الاقتصادية.

وفي دراسة قام بها (الحنيطي، 2006) بعنوان"أثر مستوى التعليم على مستوى الفقر بين الأسر في المناطق النائية" هدفت الدراسة إلى دراسة أثر مستوى التعليم على مستوى الفقر بين الأسر في المناطق النائية في إقليم جنوب الأردن، حيث شملت عينة الدراسة (203) أسر أختيرت بطريقة عشوائية بسيطة من (660) أسرة في تسع قرى نائية في إقليم الجنوب، وجمعت البيانات بواسطة استمارتين خصصت الأولى لجمع البيانات المتعلقة بالدخل وأوجه الأنفاق الأسري والثانية خصصت لجمع البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للأسرة ومستوى تعليم الكبار له أثر إيجابي في الحد من آثار الفقر أو التقليل منه.

وأجرى (الخوالدة، 2005) دراسة بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت دراسته إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن وفي محافظة البلقاء حيث قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مستوى الأردن وعلى مستوى منطقة الدراسة، قام الباحث باستخدام استبانة كأداة لدراسته حيث استخدم أساليب التحليل الوصفي والكمي والكارتوجرافي، وتوصلت دراسته إلى أن الجريمة ما زالت ضمن نطاق الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال انخفاض معدل الجرائم السنوي مما يشير إلى أن هناك تحسن في مكافحة الجريمة، وأن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والكثافة السكانية والفقر.

وأجرى (عبد السلام ، 2005) دراسة بعنوان اقتصاديات الجريمة المحددات الاقتصادية للجريمة دراسة مقارنه مع التطبيق على عينه من سجناء احد السجون المصرية حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الاقتصادية للجريمة في سجن القاهرة المركزي تكونت عينه من السجناء بلغ حجمها (322) سجين اختيروا بطريقه عشوائيه بسيطة توصلت الدراسة إلى نتائج من بينها أن (62%) من المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الإجرامي كان الحاجة إلى المال وكان جريمة الشيكات دون الرصيد هي أكثر الجرائم المرتكبة لدى عينه السجناء ، وان الجرائم المتصلة السرقة وتعاطي المخدرات و القتل أكثر أنماط الجرائم انتشاراً.

وأجرى (الشراري، 2004) دراسة بعنوان اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية حيث طور الباحث مقاييس للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجانحين وقام بمسح مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (12) حدث والمقيمين في دار الملاحظة الاجتماعية في منطقة الجرف، وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد نسب انحراف الأحداث كلما زاد عمر الحدث كان مستواه التعليمي متوسطا"، وان مستوى التعليم للحدث لعب دورا" في تحديد أي من الوالدين يعاقب الحدث حيث كانت النسبة المرتفعة لمعاقبة الأب للحدث مستوى تعليمها متوسط وان هناك ارتباط بين قيادة الحدث للمركبة ومكان السكن حيث تبين بان الأحداث الذين يسكنون في منطقة الجرف يرتكبون مثل هذا السلوك وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات حول الدوافع الكامنة وراء سلوك انحراف الأحداث وتحديدا" إجراء دراسات للدوافع الكامنة وراء جرائم السرقة والمشاجرات.

ب. الدراسات الأجنبية:

استهدفت دراسة(Papps and Winkelmann, 2007) اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 02005وخلصت هذه الدراسة إلي وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى ميكيل(Mikeal, 2007) دراسة هدفت إلى البحث في العلاقة بين جرائم العصابات والبطالة، وأظهرت نتائج الدراسة بالاعتماد على نموذج بيكر (Becker) للجريمة، وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، لكن لم يجد تأثيرا معنوي للبطالة على مستوى العنف.

وقام(Schuller, 2006) بدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة في السويد، باستخدام منهجين من التحليل: أولهما يتمثل في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للفترة – 2004 1988 وثانيهما يتمثل في استخدام بيانات المقاطع العرضية Cross – Section Data لمتوسط عامي 1995 و 2003. بالنسبة لنتائج منهج التحليل الأول، أشارت الدراسة إلي وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة. أما بالنسبة لنتائج منهج التحليل الثاني، فقد أشارات الدراسة إلي عدم أثر للبطالة على الجريمة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة 1990-200.0وقد اختبر Donis فرضية بيكر (Becker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة

طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

أما درس دانيال وستيفن (Daniel & Stephen, 2006) بعنوان "العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا واليابان وكوريا الجنوبية) باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على بيانات تجميعية سنوية. أفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب في تلك المجتمعات.

كما قام(Aallen, 2005) بدراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تطبيق أساليب السلاسل الزمنية مستخدماً بيانات لمتغيرات كلية تغطي الفترة 1992 – 2002. وخلصت هذه الدراسة إلي وجود نتائج مختلطة لأثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، حيث أشارت النتائج إلي الآتي: (1) وجود أثر موجب (سالب) للبطالة الحالية على كل من جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب (جرام سرقة السيارات). (2) وجود أثر سالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات.

وأجرى جومس دراسة (Gümüş, 2004) بعنوان " أسباب الجريمة في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات مقطعية. وبينت نتائج هذه الدراسة أن الفقر من أكثر العوامل الاقتصادية سبباً للسلوك الجرمي بسبب العوامل الاقتصادية الأكثر ارتكاباً (الفقر).

وقامت نلسن (Nilson, 2003) بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة (السرقة، وسرقة السيارات وحيازة المخدرات) في السويد خلال الفترة 1996-2000 باستخدام Panel Data. وقد تم استخدام نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الجريمة وبين معدلات البطالة ومتغيرات اقتصادية-اجتماعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، حيث الانخفاض في معدلات البطالة في فترة التسعينيات قد ساهمت في خفض عدد حالات السرقة، وسرقة السيارات 15% و 20% على التوالي. وبين أن انخفاض ألأجر ساهم أيضا في زيادة الجريمة. إلا أن برامج التدريب لم تساهم كثيرا في خفض معدلات الجريمة في السويد.

أما دراسة رودجر (Rodger, 2003) بعنوان " الأزمة والتطور والجريمة " في نيكاراجوا والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة . تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من عدد من المتهمين في مراكز الشرطة من مجتمع الدراسة الأصلي نيكا راجوا، حيث استخدم الباحث أدوات المقابلة والملاحظة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى ما يلي : يؤثر التطور بنسبة كبيرة على ارتفاع مستوى الجريمة في نيكا راجوا، وتعتبر عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هي العوامل التي تؤثر على الجريمة، وتتأثر دافعية الجريمة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

واختصت دراسة لي (Lee, 2003) باختيار العلاقة السببية بين البطالة وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات، وجرائم العنف لثلاثة دول هي كوريا الجنوبية، واستراليا، واليابان، بواسطة تطبيق كل من اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات المقترحة من جانب Johansen (1988)، واختبار سببية Granger (1969)، مستخدماً بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1972 حتى عام 2001. وأشارت نتائج هذه الدراسة بصفة عامة إلي وجود

علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من البطالة لدي الرجال إلي الجرائم محل الدراسة.

غير أن دراسة أدمارك (Edmark, 2003) تناولت قياس آثار البطالة على معدلات على معدلات جرائم الاعتداء على الممتلكات، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة، مستخدماً بيانات سلاسل زمنية مقطعية لأقاليم السويد خلال الفترة 1988 – 1999. وتدعم نتائج هذه الدراسة بقوة وجود أثر موجب ومعنوي للبطالة على كل من جرائم السطو المسلح، وجرائم سرقة السيارات، وجرائم سرقة الدراجات.

أما دراسة شيلي (Shelly 2003) بعنوان " العلاقة بين التحديث والجريمة " والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتحديث والتطور، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية . استخدم الباحث أدوات الاستبيان والمقابلة لقياس مدى صدق فرضيات دراسته.

وتوصل كل من نلسون وأجيل (Nilsson & Agell, 2003)، والمشار لها في دراسة (عبدالسلام، 2004: 71). أن هنالك علاقة بين معدل كل من البطالة والجريمة في السويد خلال الفترة (1996 – 2000) إلى أن هناك علاقة إحصائية قوية بين المعدل العام للبطالة وبين التقسيمات الرئيسية لجرائم الأموال، وتبين الانخفاض الحاد للبطالة في أواخر التسعينات من 11.9% إلى 6.8% وبالنسبة للذكور في سن 24 سنة فأقل انخفضت البطالة من 21.3% إلى 9.4%، ترتب عليه انخفاض في جرائم السطو 15% وسرقة السيارات 20% تقريباً، أما العلاقة بين البطالة وجرائم العدوان على الأشخاص فقد تبين أنها ضعيفة نسبياً ولكنهما وجدا ارتباطاً بين معدل بطالة الشباب من الذكور وبين معدل جرائم السلب والنهب.

وتوصلت دراسة أجرتها مؤسسة بحوث الجريمة عام 1995 إلى نتائج تخالف الاعتقاد الشائع بشأن العلاقة بين الفقر والبطالة من ناحية والجريمة من ناحية أخرى، فخلال الفترة من 1990 – 1993 مرتب استراليا بحالة ركود ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة من 6% إلى ما يزيد على 11%، حيث توصلت الدراسة إلى أن معدلات الجريمة خلال فترة الركود قد انخفضت حيث انخفضت السرقة بنسبة 31% وسرقة السيارات بنسبة 19% .

أما دراسة تشيبمان وآخرين (Chapman, et . al, 2002) بعنوان العلاقة بين مدة البطالة والتعليم وجرائم الأموال، وذلك خلال الفترة من 1989 – 1999، وتوصلوا إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين البطالة خاصة عند الشباب من الذكور، وبين النشاط الإجرامي، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين النشاط الإجرامي وبين إكمال التعليم الثانوي العالي، وعلاقة إيجابية بين الجريمة وعدم التمكن من إكمال التعليم العالي.

اما دراسة (Daniel, 2002) فقد هدفت الى تحليل العلاقة السببية بين مستوى الدخل والمتمثل بمعامل جيني (Gini Coefficient) وجرائم الملكية والسرقة والسطو على المنازل باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1961-1997 لكل من أمريكا وبريطانيا وايطاليا. وأظهرت نتائج الدراسة أن تفاوت الدخل يسبب الجريمة في ايطاليا لم تتحقق هذه العلاقة في حالة أمريكا وبريطانيا.

ودرس أنتونيو (Antonio, 2002) محددات الجريمة في 16 مقاطعة في اسبانيا خلال الفترة 1994-2001. وقد تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج بيكر-ايهرلش وأدبيات الدراسة التطبيقية متضمنا متغيرات اقتصادية و ديموغرافية واجتماعية باستخدام أسلوب Panel Analysis. وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر، والمهاجرين) أكثر تأثيرا في الجريمة من المتغيرات الاقتصادية (البطالة) فيما كان لمتوسط الدخل أثر في

الجريمة.

وفي دراسة أجراها كل من ديموماينس واوزلر (Demombynes & Ozler,2002) بعنوان الجريمة وعدم العدالة المحلية في جمهورية جنوب أفريقيا حيث أتت نتائج هذه الدراسة متفقة مع النظريات الاقتصادية بشأن عدم العدالة وجرائم الأموال، وكذلك مع نظريات علم الاجتماع التي تؤكد أن على عدم العدالة تؤدي إلى الجريمة عامة، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم العدالة الاجتماعية وبين جريمتي السطو وسرقة السيارات.

وأجرى ليدويج وآخرون (Ludwing , et.al, 2002) دراسة حول أثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقراً إلى مستوى الأسر الأقل فقراً على إجرام الأطفال. وتوصلت الدراسة إلى أن توفير الفرصة للأسر للانتقال إلى مستوى فقر أقل يؤدي إلى انخفاض جرائم العدوان من قبل الشباب والأطفال والمراهقين، فقد تم الانتقال بعدد 638 أسره من المناطق الأكثر فقراً إلى مناطق أقل فقراً حيث تم تقديم الدعم لهم وتوفير فرص العمل، حيث بينت الدراسة بأن هذا الإجراء أدى إلى انخفاض في جرائم الأحداث من 30% إلى 50%، وبينت الدراسة أن المناطق الأكثر فقراً هي أكثر ميلاً لجرائم العدوان على الأشخاص عن جرائم الأموال.

وأجرى فانزيلبر وآخرون (Fajnzylper, 2001) دراسة للتعرف على مدى الارتباط بين عدالة توزيع الدخل وبين معدل الجريمة، من خلال دراسة المؤشرات خلال الفترة من عام 1965 وحتى 1995 بعدد 39 دولة بالنسبة لجرائم القتل والسطو والسرقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات الجريمة والتفاوت في توزيع الدخل ارتبطا ارتباطاً إيجابياً سواء بين الدول أو حتى داخل كل دولة على حده، وانتهوا إلى أن معدلات جرائم الاعتداء على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، فالإسراع في خفض معدل الفقر القومي يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة.

واستخدمت دراسة(Raphael and Winter-Ebmer, 2001) نوعين رئيسين من الجرائم: أولهما جرائم الاعتداء على الممتلكات (السرقة، النشل، سرقة السيارات)، وثانيهما جرائم الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو المسلح، الإيذاء الجسدي) لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذين النوعين والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية. وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في أن هناك علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات هذه الجرائم في المجتمع الأمريكي.

وأجرى كلينارد(Clinard, 2001) دراسة بعنوان " العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" والتي هدفت إلى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطوير والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث، وكانت عينة الدراسة مكونة من (500) حالة من مجتمع الدراسة الأصلي أفريقيا، حيث استخدم الباحث في دراسته الاستبيان والملاحظة والمقابلة، قاس الباحث في دراسته لقياسمدى العلاقة بين التطوير الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة افريقيا .

وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية : هناك علاقة عكسية بين التطوير والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطوير انخفض مستوى الجريمة، وان 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية .

حيث تعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبيا ويتحول إلى ضغط داخلي يخرج على تصرفات خارجة عن القانون وجرائم،وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة . وتفتقر كذلك الدول الإفريقية إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم، وتبين من الدراسة تأثير التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الإفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

وأجر رافيل وونتر (Raphael & Winter,2000)، دراسة بعنوان أثر البطالة على الجريمة حيث قام الباحثان بدراسة لبيانات مكتب التحقيقات الفيدرالية عن معدلات الجريمة ومؤشرات البطالة خلال الفترة من 1971 إلى 1997 وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة تزيد من معدلات الجريمة فالانخفاض بنقطة بمعدل البطالة ترتب عليه انخفاض بنسبة 5% من جرائم الأموال، وأن هناك علاقة إيجابية بين البطالة والسلب والتهجم وأن العلاقة سلبية أي أن انخفاض البطالة يقود إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل والاغتصاب .

دراسة شنايدر (Schnidder ,2000) بعنوان" العلاقة بين الجريمة والتطور الاقتصادي" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة . تكونت عينة الدراسة من 25 مكتب قانوني من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي استراليا، استخدم الباحث في دراسته أداة الملاحظة والمقابلة للتأكد من صحة فرضيات دراسته. وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية : يؤثر التطور الاقتصادي على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا . ويؤثر التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد في استراليا على قابلية ارتكاب الجريمة بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج عن القانون . وتبين من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها في استراليا بشكل خاص وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام .

ما يميز هذه الدراسة :

من الواضح أن تلتقي هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني في بعض المتغيرات الفرعية والأبعاد، الا أن ما يميز هذه الدراسة هو الاختلاف من حيث الهدف ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك تناولها لأبعاد المتغيرات ضمن إطار الدراسة وحدودها بشكل يختلف عن تلك الدراسات الأخرى.

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها دراسة مسحية، أملته طبيعتها الاستطلاعية، والتفسيرية، وأسئلتها المحددة، ومصادر بياناتها ومعلوماتها؛ ولكونها الأولى من نوعها في حدود إطلاع الباحث في مجال موضوعها، حسب ما أتضح من حصيلة استعراض الدراسات السابقة وبعد الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، وتبين عن طريق المسح المكتبي وجود نقص في الدراسات في مجال هذه الدراسة، وشكل ذلك ضرورة في دراسة هذه المشكلة، وشعور بأهميتها وبضرورة بحثها، وشكلت حافزاً قوياً لإنجاز الدراسة.

ولقد ساعد استعراض الدراسات السابقة في إلقاء نظرة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني، ولأهمية الظروف التي يمر بها الاردن حالياً وهو الوقت الذي تم فيه إعداد هذه الدراسة، حيث تناولت العديد من الدراسات صور وأشكال المتغيرات التي تسهم في ارتفاع نسب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد، وركّزت هذه الدراسات على متغيري الفقر والبطالة، ولكن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت ابعاد ومتغيرات اقتصادية لم تتناولها الدراسات السابقة مثل (الدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) ومتغيرات اجتماعية لم تتناولها الدراسات السابقة مثل (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير) من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. لهذا جاءت هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في هذا المجال، وهذا ما يميّز الدراسة عن غيرها.

عرض النتائج:

الإجابة عن السؤال الأول: ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

تسلسل الفقرات	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
16-1	العوامل الأسرية والوضع الأسري	2.78	0.69	4	متوسط
21-17	العلاقات الأسرية	3.88	0.79	1	مرتفع
27-22	تعدد الزوجات	3.23	0.76	3	متوسط
33-28	حجم الأسرة الكبير	3.75	0.81	2	مرتفع
37-34	الطلاق	3.47	0.73	5	متوسط
37-1	المتوسط الكلي	3.42	0.58	-	متوسط

يظهر من الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لتصورات المبحوثين عن الآثار الاجتماعية بلغ (3.41)، وانحراف معياري (0.58)، كانت ذات مستوى متوسط.

وبتحليل أبعاد الآثار الاجتماعية، يتضح أن العلاقات الأسرية احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.88)، وانحراف معياري (0.79)، يليه بعد حجم الأسرة الكبير بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.81)، يليه بعد تعدد الزوجات بمتوسط حسابي بلغ (3.23)، وانحراف معياري (0.76)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد العوامل الأسرية والوضع الأسري بمتوسط حسابي بلغ (2.78)، وانحراف معياري (0.69).

الإجابة عن السؤال الثاني: ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن فقرات الآثار الاقتصادية

تسلسل الفقرات	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
41-38	الدخل	4.07	0.72	2	مرتفع
46-42	الأجور	4.15	0.63	1	مرتفع
49-47	الفقر	3.75	0.81	4	مرتفع
53-50	البطالة	3.65	0.85	5	متوسط
53-34	التضخم	3.97	0.78	3	مرتفع
	الآثار الاقتصادية	3.95	0.54	-	مرتفع

يظهر من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لتصورات المبحوثين عن الآثار الاقتصادية بلغ (3.95)، وانحراف معياري (0.54)، وهذا يعني أن الآثار الاقتصادية لها تأثير بدرجة مرتفعة.

وبتحليل أبعاد الآثار الاقتصادية، يتضح أن الأجور احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.15)، وانحراف معياري (0.63)، يليه بعد الدخل بمتوسط حسابي بلغ (4.07)، وانحراف معياري (0.72)، يليه بعد التضخم بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وانحراف معياري (0.78)، يليه بعد الفقر بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.81)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد البطالة بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري (0.85)،

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآثار الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير، الطلاق) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل؟

الجدول رقم (5): اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب للآثار الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، حجم الأسرة الكبير، الطلاق) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

الآثار الاجتماعية	Kendall's tau-b				معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation	
	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error[a]	قيمة (t) التقريبية Approx. T[b]	مستوى الدلالة α	R	مستوى الدلالة α
العوامل الأسرية والوضع الأسري	-0.005	0.037	-0.135	0.893	-0.004	0.932
العلاقات الأسرية	-0.067	0.038	-1.755	0.079	-0.082	0.071
تعدد الزوجات	-0.016	0.039	-0.406	0.685	-0.017	0.702
حجم الأسرة الكبير	0.128	0.036	3.522	0.000	0.161(*)	0.000
الطلاق	0.001	0.036	0.039	0.969	0.001	0.979

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدم اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's tau-b for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (5) إلى أنه يوجد علاقة للآثار الاجتماعية (حجم الأسرة الكبير) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (3.522) على التوالي وهذه النتيجة تعني أنه كلما زاد حجم الأسرة الكبير فإن جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل تزداد. كما تشير النتائج على عدم وجود علاقة للآثار الاجتماعية (العوامل الأسرية والوضع الأسري، العلاقات الأسرية، تعدد الزوجات، الطلاق) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

الإجابة عن السؤال الرابع: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآثار الاقتصادية (الدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

الجدول (6): اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين واختبار معامل ارتباط سبيرمان للرتب لاكتشاف معنوية وجود علاقة للآثار الاقتصادية (الدخل، الأجور، الفقر، البطالة، التضخم) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

الآثار الاقتصادية	Kendall's tau-b				معامل ارتباط سبيرمان للرتب Spearman Correlation	
	القيمة Value	الخطأ المعياري Asymp. Std. Error[a]	قيمة (t) التقريبية Approx. T[b]	مستوى الدلالة α	R	مستوى الدلالة α
الدخل	0.051	0.037	1.375	0.169	0.190	0.153
الأجور	0.092	0.037	2.482	0.013	1.000(**)	0.008
الفقر	0.051	0.039	1.328	0.184	0.268	0.157
البطالة	0.123	0.038	3.213	0.001	0.065(**)	0.001
التضخم	0.089	0.038	2.338	0.019	0.120(*)	0.014

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدم اختبار كندال لعينتين ترتيبيتين (Kendall's tau-b for Ordinal by Ordinal)، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (6) إلى أنه يوجد علاقة للآثار الاقتصادية (الأجور، البطالة، التضخم) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وذلك بسبب ارتفاع قيم (Approx. T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت قيم (Approx. T) المحسوبة (2.482، 3.213، 2.338) على التوالي وهذه النتيجة تعني أنه كلما زاد الأجور، والبطالة، والتضخم فإن جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل تزداد.

كما تشير النتائج على عدم وجود علاقة للآثار الاقتصادية(الدخل، الفقر) على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل

النتائج العامة:

لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ويمكن تفسير ذلك أن تدني الأجور التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع الأردني وتدني الدخل يؤدي بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني والانحراف نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد.

كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلباً للرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة.

وكذلك قد تؤدي البطالة إلى التصدع الأسري لأن الشخص العاطل عن العمل لا يستطيع توفير مصدر الرزق والعيش لأسرته مما قد يؤدي إلى الطلاق وتشرد الأبناء أو الانضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المادي أو قد تؤدي البطالة لخروج الزوجة والأطفال إلى العمل التي قد يكون لها نتائج سلبية على تنشئة الأطفال، وكذلك قد تؤدي البطالة إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني للفرد، نظراً لانعدام المورد المالي أو الدخل نظراً لعدم توفر فرص العلم، وبالتالي قد يلجأ العاطل عن العمل إلى ارتكاب أنماط معينة من الجرائم مثل السرقة أو النصب والاحتيال والتزوير ... الخ . كونه لديه أوقات فراغ تؤدي به إلى التفكير والتخطيط إلى ارتكاب سلوكيات غير مشروعة من أجل الحصول على المال وقد تؤدي البطالة بالشخص العاطل عن العمل بالشعور بأن شخص غير مفيد وغير فعال بالمجتمع مما يولد له الإحباط والفشل وبالتالي ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني .

وللبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الاتفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسيه، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد اسرته أو غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الانفاق عليهم، كما أن حقده على افراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين.

وتعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري وقد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الإنضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين، إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تستجيب لإغراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة أو أعمال القوادة، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة.(الشاذلي، 2005).

ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من الأفراد لا يستطيعوا تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأسرته؛ بسبب سوء الظروف التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني لسد حاجاته الضرورية، وقد يفسر ذلك بأن الفقر يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض الجرائم ولا سيما الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية كالمأكل والملبس ... الخ . وأن الشخص الفقير قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال، قد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب والاحتيال بغية الحصول على المال، وتوفير ما يحتاجه، وكذلك قد يؤدي الفقر إلى مشاكل أسرية وعائلة قد ينتج عنها الطلاق وتشرد الأطفال ولجوء النساء والأطفال إلى العمل والتأخر عن العودة إلى منازلهم، مما يكون له آثار سلبية في التنشئة الاجتماعية والتفكك الأسري.

وقد يفسر ذلك بأن التضخم يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للأفراد وأن تدهور معدلات نمو الادخار المحلي مما يؤدي خلق فجوة بين طبقات المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالبعض إلى الميل لارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني والانحراف سعياً لتأمين متطلبات الحياة الأساسية خصوصاً بعد الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية بشكل عام، مما انعكس على السوق المحلي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات ومختلف السلع الضرورية، وكذلك عدم وجود رقابة من قبل الجهات الرقابية وأصحاب الاختصاص على التجار والمستوردين على أسعار السلع، مما يدفع بالشخص إلى القيام بأعمال غير مشروعة بحثاً عن المال لتأمين متطلباته اليومية على الأقل ارتكاب مختلف أنماط الجرائم وخاصة الواقعة على المال .

التوصيات:

في ضوء ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج فقط استخلصت مجموعة من التوصيات فيما يلي أهمها :

1. ضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني .
2. دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، ومؤسسات التكافل الاجتماعي) لتنفيذ برامج وسياسات مالية هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع من أجل تخفيف معدلات ارتكاب جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني .
3. ضرورة أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كل من المعنى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي لاتجاهات رفع الاسعار، بما يضمن أن حركة هذه الأسعار لا تعرقل إعادة توزيع الدخل القومي، والاهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية التي تتبناها الحكومات.
4. ضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال ايجاد سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيض معدلات التضخم والكساد الأمر الذي يسهم في انخفاض نسب الجريمة.

5. ضرورة معالجة مشكلة الفقر وذلك من خلال توفير المساعدات اللازمة لمن هم خارج قوة العمل وتحسين مستوى الاجور بحيث يغطي الدخل الحاجات الاساسية للأفرد كي لا يكون الفقر دافعاً لارتكابهم السلوك الجرمي .
6. ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية تتطلب تكريس الجهود لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وبأجور مناسبة تكفي لتلبية الحاجات الضرورية للعاطلين والفقراء وذوي الدخول المحدودة حتى لا يتحولوا الى الجريمة، ولا بد من العمل على وضع البطالة في أدنى مستوى لها، والفرص الوظيفية في أعلى مستوى لها من خلال سياسة مالية واستثمارية ملائمة.
7. دعوة الباحثين لاجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية تتناول متغيرات وأبعاد اقتصادية لم تتناولها هذه الدراسة مثل(الكساد، البورصة، الخصخصة)، وعلى علاقة وثيقة بارتفاع معدلات جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني .

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت، (2004) سياسة الوقاية من الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة جبي، الإمارات، السنة 12، العدد الثاني، يوليو 2004م.

أبو حسان، محمد (1987م). أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، الزرقاء، الأردن.

أبو رمان ممدوح عبد الله مصطفى.(1992) الهجرة العكسية واثرها على تنمية قرى مختارة من ريف محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشورة- الجامعة الاردنية.

أبو عامر، محمد، (1985) . " دراسة في علم الاجرام والعقاب "، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.

الامم المتحدة الانمائي (2007)، برنامج ادارة الحكم في البلاد العربية.

الأمم المتحدة، (1999م). تقرير التنمية البشرية لعام 1998م.

البداينة، ذياب (1999) واقع آفاق الجريمة في المجتمع العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البداينة، ذياب (2000) مراجعة لكتاب معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (1997) حالات فوضى :الاثار الاجتماعية للعولمة .ترجمة عمران ابو حجلة، عرض ومراجعة ذياب البداينة .المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب .المجلد15 ، ص ص - 440. 431

البداينة، ذياب موسى (2003م). واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

البداينة، ذياب، (2002) الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، 164شرطة الشارقة - أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، م 1 ص ص123 ، مركز بحوث الشرطة2002 .

البدوي، محمد، (1996)، " الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

برهوم، محمد(2004) دور الضحايا في ارتكاب الجرائم، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الحادية والعشرين، ضحايا الجريمة، المركز العربية للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.

البشري، طارق، (1999)، أنماط الجرائم في الوطن العربي للفترة 1985-1994، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

البصول، محمد، (1996) . " اتجاهات الجريمة في الوطن العربي "، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب، الجزائر، الجزائر.

البكر، محمد، (2002) . " أثر البطالة في البناء الاجتماعي "، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة الكويت، الكويت .

البلوشي، نعيمه، (2003)، "العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

بنهام، رمسيس، (1996). " الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
التركستاني، حبيب الله (2001) " الخصخصة وثقافة العاملين: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية"، أبحاث اليرموك، مجلد17، عدد2، ص ص 374-351.
جعفر، علي، (1992) . " علم الاجرام " المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .
الجغل، محمد عبد الرحمن(2010) تقييم دور البنك المركزي الأردني في الحد من مشكلة الشيكات المرتجعة للفترة 1995-2008،، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت الاردن.
جلبي، علي عبد الرزاق، (1998) الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مايو.
الجهني، عيد بن مسعود (2003) الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا خلال الفترة من 10-1424/8/12هـ الموافق 6-2003/10/8م
الحاج، عمر محمد خير، (2002) العولمة وآثارها في تطور الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، دولة الإمارات، العدد الأول.
حبوش، طاهر(1999)، الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة، (في ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها) . "الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
الحبيب، فايز. (1985م). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.
الحسن، إحسان محمد (1995م). موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
الحسن، احسان، (2008). " علم اجتماع الجريمة " ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن .
حسني، محمود نجيب، (1988)، " دروس في علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النضهة العربية، القاهرة، مصر.
حسنين، توفيق، (1999)، " الاقتصاد السياسي للإصلاح السياسي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، مصر.
الحسيني، عمر، (2005) . " أصول علم الاجرام وعلم العقاب "، ط5، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر.
حمزة، جمال مختار (2004) رؤية نفسية اجتماعية للجريمة الاقتصادية في مصر، علم النفس، السنة الثامنة، العدد التاسع والعشرون، ص ص 74-91.
الحنيطي، دوخي(2006) "أثر مستوى التعليم على مستوى الفقر بين الأسر في المناطق النائية"، المجلة العلمية، المجلد(57)، العدد(2)، ص ص 231-244.
الحنيطي، دوخي، والعبدالرزاق،(2007) تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن، متوفر على الموقع : www.cfa.uaeu.ac.ae/research/ejas.htm

الحنيطي، دوخي، والكرابلية، عماد(2007) " دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، متوفر على الموقع :
www.cfa.uaeu.ac.ae/research/ejas.htm

حويتي، أحمد (1998). " علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

خربطلي، سميرة خضر.(1992م). أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خليفة، شعبان، (1984) . " شبكات المعلومات: دراسة في الحاجة والهدف والأداء"، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، العدد 2، دار المريخ للنشر، السودان.

الخليفة، عبد الله حسين. (2000م). اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الخليفة، علي، (1998) . " الفساد المالي للشركات والمؤسسات الأمريكية وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي "، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مصر.

الخليفة، علي، (2000) . " التنمية والجريمة في العالم العربي: دراسة ميدانية بحث مقدم للمؤتمر الثامني والعشرين لقضايا السكان والتنمية للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8-1999/12/10 .

خليل، سناء (2001)، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، المجلة الجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 44، العددان 1، 2.

الخواجا، محمد ياسر، (2004) . " الانحراف والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الجنائي"، دار المصطفى للنشر والتوزيع، طنطا، مصر .

الخوالده، محمد (2005). " التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن .

دائرة الإحصاءات العامة. (2004).. مسح العمالة والبطالة

دائرة الاحصاءات العامة. التعداد العام للسكان والمساكن (2004).

دائرة الإحصاءات العامة. دراسة نفقات ودخل الأسرة (2003)..

دائرة الاحصاءات العامة، (2005)، الكتاب الإحصائي السنوي.

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 54، (2003).

دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة البشرية في الأردن 1976، والكتاب الإحصائي السنوي، (2003)..

دائرة الاحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، (2002).

دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، 2003/2002.

الدراوشة، عبدالله(2014) أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد(7)، العدد2، ص ص 185-203.

درويش، محمد، (2000)، " الجريمة وعصر العولمة " دار نشر بلا، القاهرة، مصر.

الدعمة، إبراهيم (2002م). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

الدوري، عدنان، (1984). "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، منشورات ذات السلاسل، ط3، الكويت .
الدويكات، قاسم بن محمد (2002) التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، م14، الآداب (2)، ص ص 371 –411 .
الراوي، علي، (2001)، " التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، بيت الحكمة، ط1، بغداد، العراق.
روستو، و. و. (1960)، مراحل النمو الاقتصادي، تقديم الدكتور سعيد النجار، المكتبة الأهلية، بيروت.
زاهر، ضياء الدين، (1989)، "التعليم ونظريات التنمية : دراسة تحليلية نقدية، دراسات في الإعلام والتنمية العربية، منشورات مؤسسة البيان، دبي، الإمارات.
الزبن، ابراهيم بن علي، (2007) ."التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي" رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
زرارة، لخضر (2014) جرائم الشيك دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون المصري رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر
الزعبي، محمد، (2004)، " أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الزرقاء، الأردن.
الزغل، عبد القادر، (1986). " مشكلية العلاقة بين الفقر والجريمة في: الفقر والجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.
الزواهرة، عمر، (2013)،أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
السراج، عبود، (1998)، مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافة، ندوة الجرائم الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.
السعد، صالح محمود.(1991م). حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس.
السعد، صالح(2006) التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت.
سعد، طه(2017) جريمة إصدار شيك بدون رصيد في التشريعات الفلسطينية في ضوء الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
سليمان، سلوى(1998) التوزيع الإقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية، البطالة فى مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
السمرى، عدلي(1922) السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
السويدي، ابراهيم (2001)، العوامل الاقتصادية وأثرها في الاجرام في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن .

السويدي، ابراهيم (2015)، العوامل الاقتصادية واثرها على جرائم الاحتيال في دولة الأمارات العربية المتحدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
الشاذلي، فتوح، (2006) . " أساسيات علم الإجرام والعقاب "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان .
الشاذلي، فتّوح،(1991) "دراسات في علم الإجرام"، مؤسسة الثقافية الجامعية للطبع والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
الشاعر، المتولى صالح (2003م). تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر مستحدثة، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، مصر.
الشمري، خالد، والبياتي، طاهر، (2009)، مدخل الى علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .
الشواربي، عبد الحميد، (2001) . "الجرائم الاقتصادية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
شوربجي، سيد (2002) ضوابط نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الأمن، وزارة الخارجية، الرياض، العدد 13، ص ص 56-81.
الصالح، مصلح، (2000)، "النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
الصالح، مصلح، (2002)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسة في علم الاجتماع، عمان: مؤسسة الوراق.
صبيح، عبد المنعم أحمد (1989)، أثر التنمية على الأسرة المتعلمة في مجتمع الإمارات)، مجلة الآداب، تصدرها جامعة الإمارات، العدد الخامس.
الصعيدي، عبدالله، (1996). " الجريمة الاقتصادية : المفهوم والأنواع "، مجلة الفكر الشرطي، العدد 19، الشارقة، الأمارات العربية المتحدة.
الصيفي، خالد وابو عامر علي (1998) . الفساد والتنمية، صندوق النقد الدولي، جريدة الشرق الأوسط 1998/3/17، العدد 12.
طالب، أحسن، (1997)، " المدينة والجريمة (الأحياء الفوضوية في النسيج العمراني الحضري والجريمة) "، دار الفنون، بيروت، لبنان.
الطراونة، صباح(2007) " العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة(1980– 2005) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
الطراونه، محمد أحمد (2000) " التخاصية والكفاءة الادارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية " دراسات: سلسلة العلوم الادارية، مجلد 27، عدد 1 ص ص 199 – 160 .
الطراونه، محمد. (2004). ظاهرة تشغيل الأطفال في المدينة: حالة الأردن. مركز الدراسات الاستراتيجية.
طلافحة، حسين وخميس فهداوي، (1998)، "دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني (1968-1996)"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن0 ص40.
الطيب، سعود،(2002) توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد17، العدد7.

عبد الستار، فوزية، (1985)، "مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب"، ط5، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .
عبد السلام، رضا (2004). " اقتصاديات الجريمة : المحددات الاقتصادية للجريمة، دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.
عبد المعتال، صلاح (1995)، التغير الاجتماعي في البلاد العبية وعلاقته بالجريمة، منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد، العراق.
عبد المولى، شوربجي، (2006)، " مواجهة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .
العبدالرزاق، بشير أحمد فرج، الوريكات، عايد (2008) أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن، منهج تحليل التكامل المشترك، ورقة عمل مقدمة مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي10-2008/7/12.
عبدالسلام، رضا(2005) "اقتصاديات الجريمة - المحددات الاقتصادية للجريمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية"، مطابع الفرزدق، الرياض، المملكة العربية السعودية.
عبدالمولى شوربجي، سيد (2006) مواجهة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
عبيد، حسنين، (بلا)، "الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
العتوم،مصطفى علي(1989)،الدولة الحديثة،ج2، دار الكرمل، عمان، الاردن.
العثمان،حسين. (1992) "الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وتنميتها – دراسة في تنمية المجتمعات المحلية.رسالة ماجستير،الجامعة الاردنية،عمان،الاردن.
عجوة، عاطف عبد الفتاح(2001) البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .
علي، بدر الدين . (1984)، عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسبب الجرمية في النظريات الحديثة في تفسير الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية .
علي، يسر أنور، عبد الرحيم آمال، (1999)، " أصول علمي الإجرام والعقاب "، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
العمر، معن(1996) مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
عميره، محمد سعد،(1985)، "القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة العمل الأردن، مجلد (7)، عدد (29)،ص20.
العوجي، مصطفى، (1987)، " دروس في العلم الجنائي"، ج1،ج2"، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان .
عوض، السيد، (2001)، الجريمة في مجتمع متغير، سلسلة علم الاجتماع في مصر، الإسكندرية، المكتبة المصرية.

عوض، رضا(2006) " عمليات تجريم غسيل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس

عوض، محمد، (1998) . " أهم الظواهر الاقتصادي الانحرفية والإجرامية "، الندوة العلمية للجرائم الاقتصادية وأساليب مكافحتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

العيسوي، عبدالرحمن، (2005) اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، ط1، بيروت لبنان.

العيطان، تركي بن محمد، (2000) "البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 1، العدد 41، كلية الملك فهد الأمنية.

الغرايبة، محمد، (1995)، " أثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتبايناتها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

الغطريفي، بدر بن سعود بن سالم(2006م). العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

الفانك، فهد. (1998). برنامج التصحيح الاقتصادي 1992-1998. عمان: مؤسسة الفانك.

الفكهاني، حسن، (1979)، الموسوعة الجنائية الأردنية، ج2، القاهرة، الدار العربية للموسوعات، ص483.

القضاه، عادل (1998) التخاصية في الأردن، المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، عمان، ص ص 7 – 45 .

الكواري، علي خليفة (1985) نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، سلسلة كتب المستقبل التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد6.

ليله، علي(1991) النظرية الاجتماعية المعاصرة، دارسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، الأنساق الكلاسيكية، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر

المجذوب، أحمد علي(1993) الأمن الفكري والعقائدي، مفاهيمه، وخصائصه، وكيفية تحقيقه، ندوة استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2005). الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية. عمان

محمد، عوض، أبو عامر، محمد زكي، (1992). " مبادئ علم الاجرام والعقاب"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان .

مديرية الأمن العام الأردنية، عمان، التقرير الإحصائي الجنائي العام، 1986م.

المراشدة خلود، الخدام حمزه، الواشدة، ميساء(2013) " الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (2000-2008) دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد41، العدد(2)، 190-226.

المراشده، خلود (2009). "الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (2000-2008)، دراسة اجتماعية، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المرقطن، هالة نظمي (2016) "الشيكات المرتجعة ودور السياسات والإجراءات والمحددات المصرفية والتشريعية في معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل فلسطين.

المشهداني، أكرم، (2005). "واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، السعودية .

المعلا، محمد بن خليفة(2003) الجريمة المنظمة والفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفيينا خلال الفترة من 10-1424/8/12هـ الموافق 6-2003/10/8م.

منير،مصطفى (1992)، " جرائم اساءة استعمال السلطة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

المنيف، ماجد عبدالله (1998). " التحليل الاقتصادي للفساد، بحوث اقتصادية عربية، العدد 12 .

المهيرات، بركات، (2000)، " جغرافية الجريمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن .

النجداوي، موسى(2003) الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

هاريسون، ديفيد(1998م). علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة محمد عيسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2003)، " الاقتصاد المعرفي،المفهوم، الدلالات، الأمنية، مجلة التخطيط والتنمية، العدد 9 .

الواوي، محمود؛ خريس، ابرهيم؛ الحواري، نضال، العتيبي، ضرار(2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد، (2004). " نظريات علم الجريمة "، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد عبدالله، (2008)، " مبادئ علم الاجرام المدخل الى دراسة علم الاجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الاجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام " ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التخطيط، دراسة الفقر في الأردن، 2002-2003.

الوزني، خالد (1997). " الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، عمان، الأردن .

ياسين، عناية عبد الرحيم(2002) تأثير بعض المتغيرات السكانية في الهجرة الداخلية والعائدة في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة- الجامعة الاردنية.

ب. المراجع الأجنبية

Akers Ronald , (1985), deviant behavior , Asocial learning approach , 3rd . ed . Belmont, CA. Wadsworth.

Allen, R. (2005), "Socioeconomic Conditions and Property Crime: A Comprehensive and Test of the Professional Literature", American Journal of Economics and Sociology, 55: 293-308.

Barry Krisberg, (1975), " Power and privilege: toward a new criminology, NJ; Prentice Hall .

Becker, G. S. (1968). "Crime and Punishment: An Economic Approach", Journal of Political Economy, 76, PP.169-217.

Chpman. B. & Weather burn .D, Kapuscinski , C.A .Childers and S. Rousset ,(2002), loyment duration , schooling and property crime".

Christopher Stern., (2004), The Washington Post, World Com Wraps Up Restatements; Ashburn Company Plans On-Time Exit From Chapter 11 Bankruptcy Process:[FINAL Edition], Washington, D.C.: Jan12, 2004. pg. E.0I, SSN/ISBN, 01908286.

Clinard , Marsahll (1968), Sociology of Deviant Behaviar 2 a ed., Ny. Winston .

Clinard , Marshall B. (2001) ." The Paradoxes of organized crime . Crime, Law and Social Change , 3: 223-44.

Cohen , E, Lawrence And Felson , Marcus , (1979) , Social Change and Crime Rate Trends : A Routin Activity Approach , American Sociological Review . Vol. 44 , PP . 588-608.

Cohen Albert, (1955), " Delinquent boys: the Colure of the Gang, New York : the free Press.

Cornish , B, Derek And Clarke , V, Rounald , (1986) , Crime As A Rational Response . In the Reasoning Criminal , Springer-Verlag..

Daniel, Y. Lee. & Stephen J. HoloviaK. (2006). "Unemployment and Crime: An Empirical Investigation". Applied Economics Letters, 13 (12).

Davis , James (1970) . Social Problem , Free Press New York .

Demombynes G. & Ozler ,B. (2002), Crime and Local Inequality in south Africa" , World Bank Policy Research working Paper.

Donis Fougére (2006), "Youth Unemployment and Crime in France", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK.

dylee.keel.econ.ship.edu/research/wp/03lee_on_crime.pdf

Edmark, K. (2003), "The Effects of Unemployment on Property Crime: Evidence from a Period of Unusually Large Swings in the Business Cycle", http://www.nek.uu.se/pdf/wp2003_14.pdf

Ehrlich, I. (1973). "Participation in illegitimate Activities: A theoretical and Empirical Investigation", Journal of Political Economy, 81, PP. 521-567.

Entorf Horst , & Spengler Hannes , (1998) , Socio – Economic and Demographic Factors of Crime in Germany : Evidence from Panel Data of the German States , Social scince Reserch Network. Availble at http://ssrn.Com/abstract=1552

Fajnzylber P., Lederman D & loayza N, (2001) Inequality and violent Crime " , The Journal of Law and Economics .
Gillin , john lewis ,(1926) Criminology and Penology . Appleton – Century-Crofts, New York.
Gordon . D , (1971), class and the economics of crime , Review of radical political economics.
Herbert & D. Smith (1979), Social Problems and the City Oxrord Univ. Press , N Y.
Kerry Papps & Winkelman Raiber. (1998). "Unemployment and Crime: New Answer to an Old Question". IZA, Discussion Paper No. 25
Kovacich, G.L. & Boni, W. (2005) High Technology Crime investigator, Boston: Butterworth Heinemann.
Lee .D. Y. (2003) Income Inequality and crime Shippensburg University, Germany.
Ludwig J, Duncan G & Hirschfield P. (2000) Urban Poverty and juvenile crime: Evidence From A randomized Housing-Mobility Experiment" Quarterly Journal of Economics.
Luiz, John M. (2001). "Temporal Association, the Dynamics of Crime, and their Economic Determinants: A Time Series Econometric Model of South Africa". Social Indicators Research. 53(1):33-61.
Mc Crindell James Q(1999), Costing Government Services for Improved Performance Measurement and Accountability, The Canadian Institute of Charterd Accountants, Toronto, Canada.
Merton , K, Robert , (1938) Social Structure and Anomie , American Sociological Review , Vol , 3 . October , PP. 972-982.
Michalowski . R & Bolander . E (1976) , " Repression and criminal justice in capitalist America.
Mikeal, Priks and Panu Poutaara, (2007), "Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire?" discussion paper 13, Center for Economic and Business Research.
Miller , Walter , (1958), Lower class culture ad a generating milieu of gang delinquency .journal of social issues. Vol . 14. No 3.
Mills, C. Wright, (1959), White collar, New York: Galaxies Books Brown et at criminology .
Nilsson. A. & Agell. J. (2003) Crime and unemployment in turbulent times" Department of Economics, Stockholm University, Work in Progress. Swedin.
Papps K. & Winkelmann .R. (1998) . Unemployment and Crime: new Answers to an Old Question, the institute for the study of Labor.
Papps, K. and Winkelmann, R. (2007), "Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question", New Zealand Economic Papers, 34: 53-72.
Pepinsky , Harold, (1980), Crime Control Strategies oxford Univ, Press. N.Y.

Pinatel , V. J , (1970) La criminalite dans les differents cercles sociaux, R. S. C,. P. 677.
Platt. T (1974). Prospects for a radical criminology in the united states, crime and social justice.
Pursey, D(2002) Multilateral Economic Institutions and the ILO in Globalization Contex: the impact on the world and a need for Social dimension , Globalization & Decent Work Seminar , 28-29 October 2002 , P .1-3
Raphael .S. & Winter .R, (1999) . Identifying the Effect of Unemployment on Crime Goldman School of Public Policy. University of California, Berkeley.
Raphael, S. & Winter-Ebmer, R. (2001), "Identifying the Effect of Unemployment on Crime", Journal of Law and Economics, 44: 259-283.
Rchard Quinney . (1997) , Class . State and crime: on the theory and practice of criminal justice, New York.
Robert , M .Bohm, (1988) , The influence of economic factors on police crime recording behavior in the United States between 1960-1980 . Jacksonville State University , USA .
Rodger Bowles, (2003) "Casual police corruption and the economics of crime," International Review of Law and Economics, Elsevier, vol. 17(1), pages 75-87
Rodgers , Dennis (2003). Gangs , Violence and Social Change in Urban Nicaragua . Development Research Center (LSE), the new Political of Violence in Latin America.
Schneider, Anne L. (1990) . "Deterrence and Juvenil crime . New York springer – Verlag.
Schneider, Friederich (2000). Shadow Economies: Size, Causes, Consequences . Journal of Economic Literature .
Schuller, B. (2006), "Ekonomi och Kriminalitet- en Empirisk Undersökning av Brottsligheten I Sverige", Doktorsavhandling, Nationalekonomiska Institutionen, Göteborgs Uuniversitet.
Shaw, R, Clifford and Mckay. D. Henery(1942) Differentional Systems Of Values, The University of Chicago Press.
Shelley, Louise I. (2003). The Challenge of Crime and Corruption. Russia's Policy Challenges Ed. Stephen Wegren . New York: M.E, Sharpe. 103-122.
Spitzer . S , (1975) , Toward Marxian theory of deviance , social problems .
Sutherland Edwin & cresey Donald, (1978), " Criminology 10th ed. Philadelphia: lippincott co.
Taft Donald (1956), Criminology. 3rd edition Macmillan, New York.
Tappan . Paul W. (1960), Crime justice. And correction. McGraw-Hill book .com, New York.
Weatherburn D. (1995), Crime in Australia The Economic and Social Context of Property Crime in Australia .Australian institute of criminology the first national outlook symposium Canberra.
William Chambliss & seidman . R (1971). Law, order and power. M.A, Addison Wesley.

William. Bonger , (1916), Criminality and Economic Conditions. Translated by Henry , P. Horton , Little . Brown , and Co. Boston.

Witt. R. Clarke . A , Fielding ,N . (1999). Crime and Economic Activity . A Panel Data Approach, British journal of Criminology . Vol 39 . Issue 3 . PP . 3391-400.

Yeşim and Gülcan, (2006), "Different Categories of Crime and their Socio-Economic Determinants in Turkey: Evidence from Vector Error Correction Model", Unpublished paper, Dukuz Eylül University, Faculty of Business, Department of Economics.